خاص في عقود المقاولات المدنية. فالشركات الفرنسية وحدها تتولى اكثر من ٢٠٪ من اعمال هذا المجال في السعودية، كما اتسعت الأعمال الفرنسية في ميادين الطيران والاتصالات اللاسلكية والهندسة والمعدات الكهربائية، فقد استوعبت بلدان الجامعة العربية في النصف الأول من عام ١٩٨١ نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الصادرات الفرنسية الهندسية والمعدنية. وكذلك اصبح لليونان دور في الميدان الاقتصادي السعودي، إذ تبلغ قيمة العقود الخاصة باليونان ٢٦٢٠ مليون دولار. وتشارك شركة يونانية بنسبة ٥٠٪ في التوريدات والانشاءات والاعداد للخدمة الفعلية لمجموعة التكرير الصناعية في «ربيع». فضلاً عن بريطانيا وغيرها من البلدان الأخرى.

ولمبيعات السلاح اهمية خاصة نظراً لقيمتها المرتفعة وارباحها الهائلة، ولتأثيرها السياسي المباشر على الأوضاع الداخلية في بلدان الشرق الأوسط وعلى النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وهنا ايضاً يبدو أن فرنسا تحاول أن تحتل مركزاً متقدماً، وخاصة بعد أن خسرت عقود «الهيئة العربية للتصنيع» بسبب كامب ديفيد. فخلال السنة التي انتهت في اوائل نيسان (ابريل)، اشترى الشرق الأوسط وبلدان المغرب ٧٩٪ من مجموع مبيعات الأسلحة الفرنسية للخارج أي بقيمة ٦٧٠٠ مليون دولار تقريباً. وثمة مباحثات مع السعودية لانتاج مشترك لطائرات ميراج ٢٠٠٠، بل ولانتاج اول نموذج للطائرة ميراج ٤٠٠٠ الجديدة الأقوى.

ومما يلفت النظر هنا هو الدور الفرنسي في اعمال المنشآت النووية، اذ لا يقتصر الأمر على إعادة بناء المركز النووي العراقي فحسب. بل هناك احتمال لبيع مركز ومفاعل ابحاث للسعودية (**ليموند**، ٢٨/٩/١٩٨١)، علاوة على الاتفاق الذي تم السنة الماضية مع الجزائر لتوريد مفاعلين للأبحاث ومحطة نووية مع اليورانيوم اللازم لها.

ثم ليست البلدان العربية بسوق للمنتجات الأوروبية فقط. فبالنسبة للنفطية منها ــ والسعودية على رأسها في هذا المجال ــ توجد مشاركة بين الطرفين العربي والأوروبي في ميدان المال، بل يمكن أن يقال ان اوروبا سوق للمال النفطي (ما يسمى «بالبترو-دولار»)، وإن كانت تأتي في الغالب في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. فقد بلغت موجودات البنوك السعودية العاملة في الخارج حوالي ٥٣٨٠ مليون دولار خلال السنة المالية المنتهية في ايار (مايو) ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها ١٤٧٪ عن عام ١٩٧٩. ويجدر الانتباه بهذا الخصوص إلى البنك السعودي ــ الفرنسي الذي تضاعفت ارباحه ثلاث مرات في سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، فكان صافي الأرباح ٥٤ مليون دولار بالمقارنة مع ١٩ مليون دولار ارباحاً عن سنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ المالية، والذي له شقيق هام في لندن، و٤٠٪ من اسهمه في يد «**بنك الهند الصينية والسويس**»، هو من المصارف الاحتكارية الفرنسية الكبرى. وكذلك لمصرف احتكاري فرنسي آخر «**بنك باريس والبلدان الواطئة**» نشاط واسع في إدارة الاستثمارات والأموال السعودية في الخارج؛ ومنها ما يقرب من ١٢٪ من اسهم شركة طومسون الفرنسية للألكترونات. واثناء زيارة ميتران للرياض في ايلول (سبتمبر) الماضي، راجت التعليقات القائلة انه يريد خاصة ان يطمئن السعوديين على أموالهم المشاركة في المؤسسات الفرنسية المدرجة في برنامج التأميم (**ليموند**، ٢٨/٩/١٩٨١).

وأخيراً، فللسعودية اموال موظفة في سندات مصارف المانية غربية؛ وقد أقرضت وزارة المالية في بون عام ١٩٨٠ مبالغ وصل مجموعها إلى حوالى ٢,٣ مليار دولار.

فليس غريباً بعد ذلك ان تهدف التعديلات الأخيرة «للمبادرة» الأوروبية الى وضع السعودية في مكان الزعامة للدول المعتدلة..

أ. ص. س.